انعكاسات التحول الرقمي على تطور النظم السياسية : دولة الامارات العربية المتحدة(دراسة حالة)

م.د. حوراء رشيد مهدي[1]
hawraaleasry88@gmail.com

المستخلص : يشهد العالم المعاصر تحولات متسارعة بفعل الثورة الرقمية التي اعادت تشكيل انماط الادارة والحكم وآليات التفاعل بين الدولة والمجتمع حيث برزت دولة الامارات العربية المتحدة بوصفها نموذجًا رائدًا في تبني سياسات التحول الرقمي وتوظيف التقنيات الحديثة في تطوير الاداء الحكومي وتعزيز كفاءة المؤسسات العامة ، أذ يهدف البحث لتحليل انعكاسات التحول الرقمي على تطور النظام السياسي الاماراتي من خلال دراسة اثر الرقمنة في تحسين جودة الخدمات الحكومية وتطوير عملية صنع القرار وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية والكفاءة المؤسسية ؛ كما ويتناول البحث ابرز المبادرات والاستراتيجيات الرقمية التي تبنتها الحكومة الاماراتية كالانتقال للحكومة الالكترونية ومن بعدها الحكومة الرقمية وصولًا للحكومة الذكية والذكاء الاصطناعي والخدمات الرقمية المتكاملة فضلًا عن بيان اهم التحديات المرتبطة بالأمن السيبراني وحماية البيانات واستدامة التحول الرقمي ، حيث توصل البحث الى ان التحول الرقمي اسهم بشكل ملحوظ في تحديث مؤسسات الدولة وتعزيز قدراتها على الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة والتنافسية العالمية مما انعكس ايجابيًا على تطور النظام السياسي الاماراتي وترسيخ نموذج الحوكمة الرقمية بوصفها احد مرتكزات الدولة الحديثة .

الكلمات المفتاحية : التحول الرقمي ، النظم السياسية ، الحكومة الذكية ، الذكاء الاصطناعي ، صنع القرار السياسي .

1. المقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولات جوهرية بفعل الثورة الرقمية والتطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الامر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة عمل الدول ومؤسساتها السياسية والادارية ، لم يعد التحول الرقمي مقتصرًا على توظيف التكنولوجيا في تقديم الخدمات العامة بل اصبح مدخلًا استراتيجيًا لإعادة هندسة العمليات الحكومية وتطوير آليات صنع القرار وتعزيز كفاءة الاداء المؤسسي ؛ وفي هذا السياق برزت دولة الامارات العربية المتحدة بوصفها احدى التجارب الرائدة عالميًا في تبني سياسات التحول الرقمي والحكومة الذكية اضافة لتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي ضمن رؤية تنموية شاملة تستهدف بناء نموذج حكومي اكثر كفاءة ومرونة واستجابة لمتطلبات العصر الرقمي ؛ ولقد اسهمت المبادرات الرقمية الاماراتية

[1] باحثة في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق .

في احداث تحولات مهمة في بنية الادارة العامة وانماط التفاعل بين المؤسسات الحكومية والمجتمع فضلًا عن تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية ورفع مستوى جودة الخدمات العامة وانطلاقًا من ذلك تبرز اهمية دراسة انعكاسات هذا التحول الجديد على تطور النظام السياسي الاماراتي بوصفه نموذجًا معاصرًا يجسد التفاعل بين التكنولوجيا الحديثة ومتطلبات التطوير المؤسسي والسياسي لكونه يسهم في تقديم خبرة يمكن الاستفادة منها في الدول الساعية لبناء نظم سياسية وادارية اكثر كفاءة وفاعلية معتمدة على التطور العلمي والتقني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء نظامها السياسي والاداري من جديد كما فعلت دولة الامارات العربية المتحدة .

2. منهجية البحث

اولًا : اهمية البحث

تنبع اهمية البحث لكونه يسلط الضوء على احد الموضوعات الحديثة في حقل العلوم السياسية والمتمثل بدور التكنولوجيا الرقمية في اعادة تشكيل آليات عمل الدولة وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة ، اضف لذلك تتجلى اهمية البحث لكونه يدرس حالة دولة الامارات العربية المتحدة بوصفها نموذجًا رائدًا في مجال التحول الرقمي والحكومة الذكية لكونها حققت تقدمًا ملحوظًا في توظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في ادارة الشأن العام ومن ثم تسهم الدراسة في بيان اثر التحول الرقمي في تطوير النظم السياسية والادارية في الدول الاخرى الساعية لتطبيق هذا النوع من التكنولوجيا والتقنية في السياسة والادارة .

ثانيًا : الفجوة البحثية

على الرغم من تزايد الدراسات التي تناولت التحول الرقمي وتجربة الامارات العربية المتحدة في بناء الحكومة الرقمية فأن معظمها انصرف للجوانب التقنية والادارية والاقتصادية ، في حين لم يحصل اثر التحول الرقمي في تطور النظام السياسي وتحول انماط الحوكمة وصنع القرار المؤسسي بالقدر الكافي من الدراسة والتحليل ولاسيما في اطار دراسة الحالة متكاملة لدولة الامارات العربية المتحدة ؛ وعليه يسعى هذا البحث لسد هذه الفجوة من خلال تحليل انعكاسات التحول الرقمي على تطور النظام السياسي الاماراتي وبيان اثرهُ في تعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية وتطوير آليات الحوكمة وصنع القرار .

ثالثًا : اشكالية البحث

ينطلق البحث من تساؤل رئيسي يتمثل في : الى اي مدى اسهم التحول الرقمي في تطوير النظام السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة وتعزيز كفاءة مؤسساته واليات عمله ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية والمتمثله بـ :

1- ما المقصود بالتحول الرقمي وما هي ابعادهُ ؟
2- ما ابرز السياسات والاستراتيجيات الرقمية التي تبنتها دولة الامارات العربية المتحدة اتجاه ذلك؟
3- كيف انعكس التحول الرقمي على كفاءة الاداء الحكومي وصنع القرار السياسي ؟
4- ما ابرز التحديات التي تواجه استدامة التحول الرقمي في دولة الامارات العربية المتحدة ؟

رابعًا : فرضية البحث

بني البحث على فرضية مفادها : ان التحول الرقمي اسهم بصورة ايجابية في تطوير النظام السياسي الاماراتي من خلال تعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية وتحسين جودة الخدمات العامة مع تطوير آليات صنع القرار وترسيخ مبادئ الحوكمة الرقمية بما يدعم قدرة الدولة على تحقيق اهدافها التنموية والتنافسية العالمية.

خامسًا : منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مفهوم التحول الرقمي وانعكاساته على النظم السياسية ، فضلًا عن توظيف دراسة الحالة لتحليل تجربة دولة الامارات العربية المتحدة بوصفها نموذجًا تطبيقيًا للتحول الرقمي واثره في تطوير النظام السياسي ومؤسساته المختلفة .

سادسًا : هيكلية البحث

بني البحث على مبحثين اساسيين الاول تناول الاطار المفاهيمي للتحول الرقمي والنظم السياسية وكان ذلك بمطلبين : الاول تناول ماهيه التحول الرقمي وابعاده في الدولة المعاصرة ، بينما المطلب الثاني تطرق للعلاقة بين التحول الرقمي وتطور النظام السياسي . اما المبحث الثاني فكان حول انعكاسات التحول الرقمي على تطور النظام السياسي الاماراتي وكان ايضًا بمطلبين : اولهما مرتكزات التحول الرقمي في الامارات العربية المتحدة ، وثانيهما اثر التحول الرقمي في تطوير النظام السياسي الاماراتي وتحدياته المستقبلية اضافه لخاتمه وتوصيات توصلت اليها الباحثة نتيجة البحث والدراسة .

المبحث الاول / التحول الرقمي والنظم السياسية –اطار مفاهيمي-

أصبح التحول الرقمي من ابرز المتغيرات المؤثرة في عمل الدول ومؤسساتها السياسية لما يوفرهُ من ادوات حديثة ومتطورة تسهم في تحسين الاداء الحكومي وتعزيز كفاءة الادارة العامة وانطلاقًا من ذلك سوف يتناول هذا المبحث الاطار المفاهيمي للتحول الرقمي والنظم السياسية مع بيان طبيعة العلاقة بينهما وأثر هذا التحول في تطوير وظائف النظام السياسي .

المطلب الاول :- ماهية التحول الرقمي وابعادهُ في الدولة المعاصرة

يعد التحول الرقمي من ابرز المفاهيم التي برزت في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة لما لهُ من دور محوري في احداث تغييرات جوهرية في اساليب العمل والادارة وتقديم الخدمات ، ولم يعد مفهوم التحول الرقمي مقتصرًا على استخدام التقنيات الحديثة بل اصبح يشير الى عملية شاملة تهدف لتطوير عمل المؤسسات ورفع كفاءتها من خلال توظيف التكنولوجيا الرقمية في مختلف المجالات .

لقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التحول الرقمي بأنهُ :(التحولات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن اعتماد التقنيات الرقمية وتوظيف البيانات والاتصالات في مختلف مجالات النشاط الانساني)(OECD ,2019) . في حين عرفهُ البنك الدولي (WB) بأنهُ : (عملية استخدام التقنيات الرقمية لأحداث تغيير جوهري في اساليب العمل وتقديم الخدمات وتحسين الكفاءة والانتاجية في المؤسسات)(البنك الدولي ،2021). كما وعرفت لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا ESCWA) بأن التحول الرقمي هو : (عملية دمج التكنولوجيا الرقمية في الانشطة الحكومية والاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي الى احداث تغييرات جوهرية في اساليب العمل والتفاعل وتقديم الخدمات)(الاسكوا ،2021) . كما

عرف علي محمد الخوري التحول الرقمي بأنهُ : (عملية انتقال المؤسسات من النظم التقليدية الى نماذج عمل تعتمد على تقنيات المعلومات والاتصالات بهدف تحسين الاداء ورفع جودة الخدمات وتعزيز الكفاءة التشغيلية)(الخوري ،2011). ويرى عبد الرحمن توفيق ان التحول الرقمي هو :(اعادة هندسة الاجراءات والعمليات الادارية بالاعتماد على التكنولوجيا الرقمية بما يحقق السرعة والدقة والكفاءة في انجاز الاعمال) (توفيق ،2018) . وعرفهُ ايضًا عدنان مصطفى الباز بأنهُ : (عملية محورية قوامها الانتقال من نموذج عمل قائم معتمدًا على الخطوات التقليدية الى نموذج قوامه التقنيات الرقمية وتوظيفها في مجالات متعددة من الخدمات والمنتجات ورفع العائدات دون اغفال الابتكار اذ انه طريقًا للتميز) (المحيميد-الفايز ،2026) .

وعلية توصلت الباحثة الى ان التحول الرقمي هو :عملية توظيف التقنيات الرقمية الحديثة كالبيانات الضخمة والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي في تطوير عمل المؤسسات الحومية وتعزيز كفاءة الاداء وصنع القرار السياسي بما يسهم في تحديث النظام السياسي وتحسين جودة الخدمات العامة . لذلك يعتبر هذا التحول عملية انتقال شاملة تتجاوز مجرد استخدام التكنولوجيا الحديثة الى اعادة صياغة اساليب العمل والادارة وتقديم الخدمات بالاعتماد على التقنيات الرقمية المتطورة ويهدف هذا التحول الى تحسين الكفاءة المؤسسية وتبسيط الاجراءات وتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات استنادًا للبيانات والمعلومات الدقيقة التي سوف توفر من قبل الجهات ذات العلاقة بما يسهم في تحقيق مستويات اعلى من الفاعلية والانتاجية .

يقوم التحول الرقمي على مجموعة من العناصر الأساسية التي تشكل الركائز التي تستند إليها المؤسسات والدول في انتقالها من الأنماط التقليدية إلى الأنماط الرقمية الحديثة ولا يمكن تحقيق أهداف التحول الرقمي بصورة فعالة ما لم تتكامل هذه العناصر فيما بينها ضمن إطار مؤسسي واستراتيجي واضح لذلك حددنا هذه العناصر بما يلي وكما موضح بالشكل ادناه :

شكل رقم (1) : العناصر الاساسية للتحول الرقمي

1-البنية التحتية الرقمية / تمثل البنية التحتية الرقمية الأساس التقني الذي تقوم عليه عملية التحول الرقمي وتشمل شبكات الاتصالات والإنترنت ومراكز البيانات والحوسبة السحابية والأجهزة والبرمجيات اللازمة لتشغيل الأنظمة الرقمية ، وتعد هذه البنية شرطًا أساسيًا لنجاح التحول الرقمي لكونها تمكن المؤسسات من تبادل البيانات والمعلومات بصورة آمنة وسريعة وتضمن استمرارية الخدمات الإلكترونية ؛ ويرى عبد الستار العلي أن نجاح التحول الرقمي يرتبط بمدى قدرة المؤسسات على توفير بنية تحتية تقنية متطورة قادرة على استيعاب التطبيقات الرقمية الحديثة والتكيف مع التطورات التكنولوجية المتسارعة (العلي ،2019) .

2-الموارد البشرية الرقمية / يعد العنصر البشري المحرك الرئيس لعمليات التحول الرقمي إذ تعتمد كفاءة الأنظمة الرقمية على قدرة الأفراد على استخدامها وإدارتها وتطويرها ، ومن ثم يتطلب التحول الرقمي توافر كوادر بشرية تمتلك المهارات التقنية والمعرفية اللازمة للتعامل مع التقنيات الحديثة وتوظيفها في تطوير الأداء المؤسسي وفي هذا السياق يؤكد محمد الهادي أن الاستثمار في رأس المال البشري الرقمي يمثل أحد أهم مقومات بناء مجتمع المعلومات وتحقيق التنمية الرقمية المستدامة (الهادي ،2020).

3-البيانات والمعلومات / أصبحت البيانات تمثل موردًا استراتيجيًا في العصر الرقمي حيث تعتمد المؤسسات الحديثة على جمع البيانات وتحليلها وتوظيفها في دعم عمليات التخطيط وصنع القرار، وتساعد قواعد البيانات المتكاملة على تحسين كفاءة الأداء المؤسسي وتوفير معلومات دقيقة تسهم في رسم السياسات العامة وتطوير الخدمات الحكومية ويشير علي السلمي إلى أن البيانات أصبحت تمثل العمود الفقري للحكومة الإلكترونية والإدارة الرقمية لما توفره من إمكانات كبيرة في مجال اتخاذ القرارات الرشيدة وتحسين الخدمات العامة (السلمي ،2019) .

4-التشريعات والسياسات الداعمة / يتطلب التحول الرقمي وجود بيئة قانونية وتشريعية تنظم التعاملات الرقمية وتحمي البيانات الشخصية وتكافح الجرائم الإلكترونية ، كما وتؤدي السياسات والاستراتيجيات الوطنية دوراً مهماً في توجيه عمليات التحول الرقمي وتحديد أولوياتها وأهدافها وتؤكد الأدبيات المعاصرة أن التشريعات الرقمية تمثل ضمانة أساسية لتحقيق التوازن بين الاستفادة من التكنولوجيا وحماية الحقوق والحريات في الفضاء الالكتروني(ماهر ،2021) .

5-القيادة والادارة الرقمية / شكل وجود قيادة مؤسسية داعمة للتحول الرقمي عاملًا حاسمًا في نجاح مشروعات الرقمنة ، فالقيادة الرقمية هي القادرة على تبني الرؤية الاستراتيجية للتطوير وتوفير الموارد اللازمة وإدارة التغيير التنظيمي المصاحب لعمليات التحول ، كما تسهم في تعزيز ثقافة الابتكار وتشجيع العاملين على استخدام التقنيات الحديثة في أداء مهامهم ويرى طارق عبد الرؤوف عامر أن القيادة الرقمية أصبحت من المتطلبات الأساسية للمؤسسات الحديثة في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة (عامر ،2022) .

6-الثقافة الرقمية / يقصد بالثقافة الرقمية مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات التي تشجع على استخدام التكنولوجيا وتقبل التغيير والابتكار ؛ وتساعد الثقافة الرقمية على تهيئة البيئة المؤسسية المناسبة لنجاح مشروعات التحول الرقمي حيث تعزز من قدرة العاملين على التكيف مع المستجدات التقنية وتدعم المشاركة الفاعلة في عمليات التطوير والتحديث ومن ثم فإن نجاح التحول الرقمي لا يعتمد على التكنولوجيا وحدها بل يرتبط أيضًا بمدى انتشار الثقافة الرقمية داخل المجتمع والمؤسسات (حسن ،2023) .

يمثل التحول الرقمي عملية استراتيجية شاملة تتجاوز حدود الاستخدام التقني للأدوات الرقمية لتشمل إعادة هيكلة الأنشطة والعمليات والمؤسسات بما ينسجم مع متطلبات البيئة الرقمية المعاصرة ومن ثم فإن التحول الرقمي لا يقتصر على بعد واحد وإنما يتجسد في مجموعة من الأبعاد المتداخلة التي تؤثر بصورة مباشرة في أداء المؤسسات والدول وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة ومواكبة التطورات العالمية؛ ويمكن تحديد أهم أبعاد التحول الرقمي على النحو الآتي :

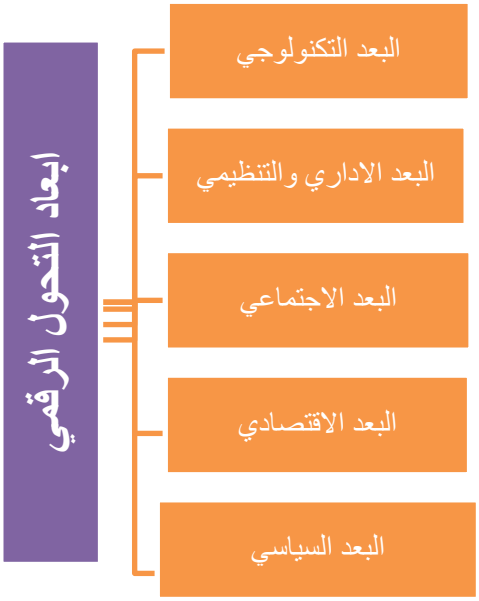

شكل رقم (2) : ابعاد التحول الرقمي

1- البعد التكنولوجي // يُعد البعد التكنولوجي الأساس الذي تقوم عليه عملية التحول الرقمي إذ يرتبط بتطوير البنية التحتية الرقمية وتوظيف التقنيات الحديثة كالحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتحليل البيانات الضخمة ، وتسهم هذه التقنيات في تعزيز كفاءة المؤسسات وتحسين قدرتها على إدارة الموارد والمعلومات بصورة أكثر فاعلية ، كما تتيح إمكانية تقديم الخدمات إلكترونيًا وتقليل الوقت والجهد والتكاليف المرتبطة بالإجراءات التقليدية ؛ ويرى عبد الستار العلي أن التطور التكنولوجي يمثل الركيزة الأساسية للتحول الرقمي لأنه يوفر البيئة التقنية اللازمة لتطبيق النظم الرقمية وتحقيق التكامل المعلوماتي بين المؤسسات المختلفة(العلي ،2019).

2- البعد الإداري والتنظيمي // لا يمكن تحقيق التحول الرقمي بمجرد توفير التكنولوجيا بل يتطلب إعادة هيكلة المؤسسات وتطوير أساليب الإدارة التقليدية بما يتناسب مع البيئة الرقمية ، ويشمل ذلك تبسيط الإجراءات ، وإعادة هندسة العمليات الإدارية ، وتطوير نظم العمل ، وتعزيز المرونة التنظيمية . كما ويسهم هذا البعد في رفع كفاءة الأداء المؤسسي من خلال الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية في التخطيط والرقابة وصنع القرار؛ ويؤكد أحمد ماهر أن نجاح التحول الرقمي يرتبط بقدرة المؤسسات على إحداث تغيير تنظيمي شامل يضمن استثمار التكنولوجيا بصورة فعالة في تحسين الأداء وتحقيق الأهداف الاستراتيجية (ماهر ،2021) .

3- البعد الاجتماعي // انعكس التحول الرقمي بصورة واضحة على البنية الاجتماعية للمجتمعات الحديثة من خلال تطوير وسائل الاتصال والتفاعل الاجتماعي وتوسيع نطاق الوصول إلى المعرفة والمعلومات والخدمات العامة ، كما ساهم في تحسين خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية

عبر التطبيقات والمنصات الرقمية المختلفة . لكن في المقابل أوجد تحديات جديدة تتعلق بالفجوة الرقمية والخصوصية وحماية البيانات الأمر الذي يستدعي تبني سياسات تضمن العدالة الرقمية وتكافؤ الفرص بين مختلف فئات المجتمع ؛ ويرى محمد الهادي أن التحول الرقمي أسهم في إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية وأنماط التواصل الإنساني بصورة غير مسبوقة في تاريخ المجتمعات المعاصرة (الهادي ،2020) .

4- البعد الاقتصادي // أفرز التحول الرقمي تحولات جوهرية في بنية الاقتصاد المعاصر حيث أدى لظهور الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة والابتكار والتكنولوجيا ، كما وأسهم هذا البعد في تطوير التجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية وزيادة الإنتاجية وتحسين بيئة الاستثمار، لقد أصبح التحول الرقمي عاملًا رئيسًا في تعزيز القدرة التنافسية للدول وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال دعم الابتكار وتوظيف المعرفة في العملية الإنتاجية ؛ ويشير نبيل علي إلى أن الاقتصاد الرقمي أصبح أحد أهم ملامح عصر المعلومات لما يوفره من فرص جديدة للتنمية الاقتصادية وتوليد القيمة المضافة(محمد ،2009) .

5- البعد السياسي // يمثل البعد السياسي أحد أكثر أبعاد التحول الرقمي أهمية لارتباطه المباشر بتطوير النظم السياسية وآليات الحكم والإدارة العامة ، فقد أدى انتشار التقنيات الرقمية إلى تعزيز الشفافية الحكومية وتوسيع نطاق المشاركة السياسية وتحسين التواصل بين الحكومات والمواطنين، وأسهم ايضًا في ظهور مفاهيم حديثة مثل الحكومة الإلكترونية والحكومة الذكية والحوكمة الرقمية والتي تهدف لرفع كفاءة المؤسسات العامة وتعزيز المساءلة وتحسين جودة الخدمات الحكومية ؛ ومن منظور العلوم السياسية فإن التحول الرقمي يسهم في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال توظيف التكنولوجيا في إدارة الشأن العام وصنع السياسات العامة ، كما يوفر أدوات جديدة لدعم عملية اتخاذ القرار اعتمادًا على البيانات الضخمة والتحليلات الذكية الأمر الذي ينعكس إيجابيًا على كفاءة النظام السياسي وقدرته على الاستجابة لمتطلبات المواطنين ؛ وفي هذا السياق يؤكد طارق عبد الرؤوف عامر أن الرقمنة أصبحت أداة استراتيجية لتطوير الحوكمة وتحسين الأداء الحكومي وتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات العامة (عامر ،2022) . وعليه يمكننا القول إن أبعاد التحول الرقمي تتكامل فيما بينها لتشكيل منظومة متكاملة تهدف إلى تطوير مؤسسات الدولة والمجتمع حيث يسهم البعد التكنولوجي في توفير الأدوات الرقمية ، بينما يعمل البعد الإداري على تطوير أساليب العمل ، ويعزز البعد الاقتصادي فرص النمو والتنمية ، ويدعم البعد الاجتماعي الاندماج المجتمعي ، في حين يسهم البعد السياسي في تحديث النظم السياسية وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والشفافية والحوكمة الرشيدة في ادارة الدولة ومؤسساتها .

المطلب الثاني :- العلاقة بين التحول الرقمي وتطور النظم السياسية

ادى التحول الرقمي إلى إحداث تغييرات جوهرية في بنية النظم السياسية وآليات عملها نتيجة التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، فقد أصبحت التقنيات الرقمية أداة رئيسة في تطوير مؤسسات الدولة

وتحسين كفاءة الخدمات العامة وتعزيز الشفافية والمشاركة السياسية كما وأسهمت في تحديث أساليب صنع القرار من خلال الاعتماد على البيانات والتحليلات الرقمية. لذلك أصبحت دراسة العلاقة بين التحول الرقمي وتطور النظم السياسية ضرورة لفهم طبيعة التحولات التي تشهدها الدولة المعاصرة .

يمثل النظام السياسي الإطار المؤسسي والقانوني الذي تُمارس من خلاله السلطة في الدولة ويشمل مجموعة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والعلاقات السياسية التي تتولى تنظيم عملية صنع القرار وتوزيع القيم والموارد داخل المجتمع ، ويُعد مفهوم النظام السياسي من أكثر المفاهيم شمولاً في علم السياسة ؛ لأنه لا يقتصر على مؤسسات الدولة فحسب بل يمتد ليشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ومنظمات المجتمع المدني وأنماط التفاعل القائمة بينها (نافعة ،2015) . وقد عرف ديفيد إيستون النظام السياسي بأنه : (مجموعة التفاعلات التي يتم من خلالها التخصيص السلطوي للقيم داخل المجتمع) وهو تعريف يؤكد الطبيعة الديناميكية للنظام السياسي وقدرته على التفاعل مع البيئة المحيطة به واستيعاب مطالب المواطنين وتحويلها لقرارات وسياسات عامة (Easton, 1965) . لذلك يضطلع النظام السياسي بمجموعة من الوظائف الأساسية ابرزها (الكيالي وآخرون ،1994) :

1- صنع القرار السياسي من خلال المؤسسات التنفيذية والتشريعية المختصة .
2- تحقيق التكامل والاستقرار المجتمعي عبر إدارة المصالح المتباينة داخل المجتمع .
3- التعبئة السياسية التي تهدف لتعزيز المشاركة السياسية لمواطني الدولة .
4- الاتصال السياسي والذي تضمن تبادل المعلومات بين السلطة والمجتمع .
5- توزيع الموارد والخدمات العامة بما يحقق العدالة والاستقرار الاجتماعي .

ومع دخول المجتمعات عصر الثورة الرقمية بدأت هذه الوظائف تأخذ أبعادًا جديدة نتيجة اعتماد الحكومات على التكنولوجيا الرقمية في إدارة الشؤون العامة الأمر الذي أدى إلى تطوير آليات العمل السياسي وتحديث العلاقة بين الدولة والمواطنين (وطفه ،2021) ؛ وقد أصبحت التكنولوجيا الرقمية أحد المحركات الرئيسة لتحديث مؤسسات الدولة وتعزيز كفاءتها الإدارية والتنظيمية حيث أسهمت التطورات المتلاحقة في تقنيات المعلومات والاتصالات في إحداث تحولات جوهرية في بنية المؤسسات الحكومية وطبيعة الخدمات التي تقدمها للمواطنين (الهادي ،2020) الأمر الذي أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة مثل الحكومة الإلكترونية والحكومة الرقمية والحوكمة الذكية وفيما يلي مقارنة ميزت فيها الباحثه بين التحولين الالكتروني والذكي وعملية الانتقال :

جدول رقم (1) : مقارنة بين التحول الالكتروني والتحول الذكي

ت	التحول الالكتروني	التحول الذكي
1	يقوم بتحويل الاجراءات والخدمات الحكومية من الشكل الورقي الى الالكتروني بأستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات بما يحقق سرعة في الانجاز وتحسين كفاءة تقديم الخدمات .	يمثل مرحلة متقدمة من التحول الرقمي بتوظيفه للذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والحوسبة السحابية والاتمتة لتقديم خدمات استباقية ودعم اتخاذ القرار بصورة اكثر كفاءة .

2	يركز على رقمنه الخدمات واتاحتها عبر البوابات الالكترونية والتطبيقات الذكية	يركز على ادارة البيانات واستثمارها لتطوير السياسات العامة وتحسين جودة الخدمات وتوقع احتياجات المستفيدين .
3	يعتمد على التفاعل المباشر بين المستخدم والنظام للحصول على الخدمة .	يعتمد على الانظمة الذكية القادرة على التعلم والتحليل والتنبؤ بما يقلل التدخل البشري مما يرفع مستوى الكفاءة والابتكار
4	يعتبر مرحلة انتقالية نحو التحول الرقمي	يعتبر مرحلة اكثر نضجًا في التحول الرقمي لكونه ينقل الحكومة من مجرد تقديم الخدمات الكترونيًا لحكومة قائمة على البيانات والابتكارات الاستباقية .

المصدر : الجدول من اعداد الباحثه بالاعتماد على : عبد الستار محمد العلي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص210-218 .

OECD ,The OECD Digital Government Policy Framework :Six Dimenions of a Digital Government ,OECD Publishing ,Paris ,2020 p.p.15-23 , https://www.oecd-ilibrary.org

ويتمثل الأثر الأبرز للتكنولوجيا الرقمية في تطوير المؤسسات الحكومية من خلال أتمتة الإجراءات الإدارية، وتقليل الاعتماد على المعاملات الورقية ، وتوفير قواعد بيانات مركزية تساعد في إدارة المعلومات بصورة أكثر كفاءة (الهادي ،2020) ، كما ساعدت الرقمنة على تقليص الروتين الإداري وتحسين جودة الخدمات العامة وتقليل الوقت والجهد اللازمين لإنجاز المعاملات الحكومية ، اضافة لذلك اثرت هذه التحولات في تعزيز الشفافية والمساءلة إذ تتيح الأنظمة الرقمية إمكانية تتبع الإجراءات الحكومية ونشر المعلومات والبيانات للمواطنين بصورة أكثر وضوحًا الأمر الذي أسهم بشكل واضح في الحد من الفساد الإداري والمالي وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة (احمد ،2019) .

كما وأسهمت التكنولوجيا الرقمية في تحسين التنسيق بين مؤسسات الدولة المختلفة من خلال الربط الإلكتروني وتبادل البيانات بصورة فورية وهو ما ينعكس إيجابيًا على كفاءة الأداء الحكومي وسرعة الاستجابة للقضايا والمشكلات العامة، وقد برزت تجارب دولية رائدة في هذا المجال مثل إستونيا والإمارات العربية المتحدة- موضوع البحث- وسنغافورة التي نجحت في بناء أنظمة حكومية رقمية متقدمة تعتمد على البيانات والتقنيات الذكية في إدارة الشأن العام (احمد ،2019) .

يعد صنع القرار السياسي جوهر العملية السياسية لكونها تتحدد من خلاله توجهات الدولة وسياساتها العامة ، وقد أدى التحول الرقمي إلى إحداث تغيرات جوهرية في آليات صنع القرار نتيجة الاعتماد المتزايد على البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والتحليلات الرقمية في دعم متخذي القرار(اسماعيل ،2001) ؛ ففي النظم السياسية المعاصرة أصبحت البيانات تمثل موردًا استراتيجيًا لا يقل أهمية عن الموارد الاقتصادية التقليدية حيث تتيح تقنيات التحليل الرقمي جمع كميات هائلة من المعلومات المتعلقة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتحليلها بصورة دقيقة تساعد في بناء سياسات أكثر فاعلية واستجابة لاحتياجات

المجتمع وتطوراته (عبد الحميد ،2022) ، ولقد أسهم هذا التحول في تعزيز سرعة اتخاذ القرار من خلال توفير المعلومات بصورة آنية الأمر الذي يساعد الحكومات على التعامل مع الأزمات والكوارث والطوارئ بكفاءة أكبر، وتبرز أهمية ذلك في مجالات الأمن الوطني وإدارة الأزمات الصحية والاقتصادية التي تتطلب استجابة سريعة تستند إلى معلومات دقيقة ومحدثة باستمرار هذا من جانب (عبد الحميد ،2022) ، ومن جانب آخر أوجدت التقنيات الرقمية فرصًا واسعة لتعزيز المشاركة السياسية من خلال المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي والاستشارات الرقمية وهو ما أسهم في توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية وإشراك المواطنين في مناقشة السياسات العامة وتقييم الأداء الحكومي (زايد ،2021) . لكن وعلى الرغم من المزايا الكبيرة للتحول الرقمي في مجال صنع القرار إلا أن ذلك لا يخلو من تحديات تتعلق بحماية الخصوصية والأمن السيبراني ومكافحة التضليل المعلوماتي وضمان الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي ولذلك فإن نجاح التحول الرقمي في تطوير عملية صنع القرار السياسي يرتبط بقدرة الدولة على بناء بنية تحتية رقمية متقدمة ووضع أطر قانونية وتنظيمية تضمن الاستخدام الآمن والفعال للتكنولوجيا الحديثة (محمود ،2023) . في سياق ما تقدم يتبين لنا ان التحول الرقمي لم يعد مجرد أداة تقنية بل أصبح عاملًا مؤثرًا في تطور النظم السياسية من خلال إعادة تشكيل وظائف النظام السياسي وتطوير مؤسسات الدولة اضافة لتحسين آليات صنع القرار السياسي بما يعزز من كفاءة الحكم وفاعلية الإدارة العامة في الدولة المعاصرة .

المبحث الثاني // انعكاسات التحول الرقمي على تطور النظام السياسي الاماراتي

يعد التحول الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة أحد أهم مرتكزات التحديث السياسي والإداري خلال العقود الأخيرة عندما تبنت الدولة رؤية استراتيجية قائمة على توظيف التكنولوجيا الرقمية في تطوير مؤسساتها الحكومية وتعزيز كفاءة الأداء العام ، وقد انعكس هذا التوجه على مختلف جوانب النظام السياسي من خلال تحديث آليات العمل الحكومي، وتطوير الخدمات العامة، وتعزيز فاعلية صنع القرار بالاعتماد على البيانات والتقنيات الذكية ، لذلك سنتناول في هذا المبحث مرتكزات التحول الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة واثار ذلك على مؤسسات الدولة وآليات صنع القرار السياسي .

المطلب الاول :- مرتكزات التحول الرقمي في الامارات

يعتمد التحول الرقمي على مجموعة من المرتكزات الاساسية التي تعتبر الاطار الحاكم لنجاح هذا التحول واستدامته ؛ اذ لا يتحقق بمجرد تبني التقنيات الحديثة بل يحتاج لتكامل البنية التحتية الرقمية والتشريعات الداعمة والموارد البشرية المؤهلة والحوكمة الفاعلة اضافًة لأمن المعلومات حيث يؤدي تكامل هذه المرتكزات الى تعزيز كفاءة الاداء المؤسسي وتحسين جودة الخدمات المقدمة ودعم اهداف التنمية المستدامة والتحول المؤسسي لذلك سنتناول ابرز هذه المرتكزات التي استند عليها التحول في دولة الامارات العربية المتحدة .

لم يكن التحول الرقمي في دولة الامارات العربية المتحدة نتاج مبادرات متفرقة او اجراءات تقنية محددة بل كان نتيجة رؤية استراتيجية شاملة ومتكاملة تبنتها الدولة بهدف بناء نموذج حكومي متطور قائم على المعرفة والابتكار والتكنولوجيا الحديثة وعلية اطلقت الامارات العربية المتحدة مجموعة من الاستراتيجيات الوطنية والتي شكلت الاطار المؤسسي والتشريعي للتحول الرقمي ومن ابرزها استراتيجية الحكومة الرقمية 2025 ،

ورؤية نحن الامارات 2031 ، واستراتيجية الامارات للذكاء الاصطناعي 2031 اضافةً لاستراتيجية الثورة الصناعية الرابعة أذ هدفت هذه الاستراتيجيات الى تعزيز التكامل بين المؤسسات العامة وتطوير الخدمات الرقمية عن طريق توظيف البيانات والذكاء الاصطناعي في دعم صناعة القرار الحكومي (نحن الامارات العربية المتحدة ،2026) ، كما شكل التخطيط الاستراتيجي احد اهم مرتكزات التحول الرقمي في دولة الامارات العربية المتحدة عندما ادركت الاخيرة ان هذا التحول لا يقتصر على التوظيف التكنولوجي الحديث في تقديم الخدمات الحكومية بل يتطلب بناء رؤية وطنية شاملة تستند لأهداف واضحة واطر تنظيمية (تشريعية ومؤسسية) قادرة على توجيه عملية التحول وضمان استدامتها ، وعن طريق هذه الاستراتيجيات جعلت دولة الامارات العربية المتحدة من التكنولوجيا والابتكار ركيزة اساسية لتحقيق التنمية الشاملة على الصعيدين الاقليمي والدولي (الخوري ،2013) ومن اهم هذه الاستراتيجيات ما يلي :

1- رؤية الامارات 2021 : لقد مثلت هذه الاستراتيجية نقطة الانطلاق الاساسية باتجاه بناء حكومة رقمية متطورة حيث اكدت على اهمية تطوير الخدمات الحكومية وتحقيق التكامل بين المؤسسات العامة وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في تحسين جودة الحياة وتعزيز كفاءة الاداء الحكومي اضافةً لترسيخها ثقافة الابتكار داخل المؤسسات الحكومية بتوفير بيئة داعمة للتحول الرقمي (البوابة الرسمية لحكومة الامارات ،2021) .

2- مئوية الامارات 2071 : في اطار استكمال ما بدأتهُ دولة الامارات العربية المتحدة اطلقت هذه المئوية لجعل دولة الامارات من افضل دول العالم في مختلف المجالات عن طريق الاستثمار المعرفي والتكنولوجي وبناء الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي ، اذ ركزت هذه الاستراتيجية على بناء حكومة مستقبلية قادرة على استشراف التحديات والتعامل معها من خلال الاعتماد على الحلول الرقمية والتقنيات الحديثة (البوابة الرسمية لحكومة الامارات ،2017) .

3- استراتيجية الحكومة الرقمية الاتحادية 2025 : تمثل هذه الاستراتيجية الاطار التنفيذي والرئيسي لعملية التحول الرقمي لكونها تسعى لتوفير الخدمات الحكومية الرقمية بصورة كاملة مع سهولة الوصول اليها علاوًة على تبادل البيانات بين المؤسسات الحكومية وتطوير البنية التحتية الرقمية للدولة واستندت هذه الاستراتيجية على مبادئ المرونة والابتكار والاستباقية والتركيز على احتياجات المستفيدين بما يضمن رفع كفاءة الاداء الحكومي وتحسين جودة الخدمات العامة(هيئة تنظيم الاتصالات ،2024) .

4- استراتيجية الامارات للذكاء الاصطناعي 2031 : تعد من اهم الاستراتيجيات الداعمة للتحول الرقمي لكونها تعتبر الاولى من نوعها عربيًا ؛ اذ استهدفت دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الحكومية والاقتصادية والخدمية وكانت تهدف هذه الاستراتيجية الى تعزيز الكفاءة الحكومية ورفع الانتاجية وتحسين عملية صنع القرار فضلًا عن اعداد كوادر وطنية متخصصة بمجالات التكنولوجيا المتقدمة(البوابة الرسمية لحكومة الامارات ،2017) .

لم تقتصر جهود الحكومة الاماراتية على وضع الاستراتيجيات فقط بل عملت على توفير البنية التحتية اللازمة لهذا التحول بصورته التنظيمية والتشريعية من خلال اصدار القوانين الخاصة بالمعاملات الالكترونية وحماية البيانات والهوية الرقمية الامر الذي وفر بيئة قانونية أمنه ومحفزة للابتكار والاستثمار في المجال الرقمي(الخوري ،2018) وعليه فقد ساعدت هذه التشريعات على تعزيز الثقة بالخدمات الالكترونية ومقدميها لضمان استمرارية التحول الرقمي الناجح بشكل مؤسسي ومستدام وفيما يلي جدول يوضح مدى الجاهزية في دولة الامارات حيث تكشف مؤشراتها عن وجود بيئة رقمية متقدمة تمثل قاعدة داعمة لنجاح الاستراتيجيات اعلاه وبذلك توفر مقومات الانتقال نحو الدولة الرقمية –ما بعد الدولة الذكية- :

جدول رقم (2) : مؤشرات الجاهزية الرقمية في دولة الامارات العربية المتحدة لعام 2024

ت	المؤشرات	القيمة المحققة
1	مستخدمو الانترنت	9.46 مليون
2	نسبة انتشار الانترنت	%99
3	مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي	10.73 مليون
4	اتصالات الهاتف المحمول	20.96 مليون
5	نسبة الاتصالات الى عدد السكان	%219.4

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على https://datareportal.com

لقد انعكست هذه الاستراتيجيات على الاداء الدولي لدولة الامارات العربية المتحدة عندما حققت تقدمًا واضحًا في المؤشرات العالمية المرتبطة بالحكومة الالكترونية (الذكية) والجاهزية التكنولوجية وكما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (3) :مؤشرات نجاح الاستراتيجيات الوطنية للتحول الرقمي في دولة الامارات 2024-2025

ت	المؤشرات	القيمة المحققة
1	ترتيب الامارات في مؤشر الامم المتحدة لتنمية الحكومة الالكترونية	11عالميًا
2	البنية التحتية للاتصالات	1 عالميًا
3	المعرفة الرقمية الحكومية	1 عالميًا
4	الاطار المؤسسي للحكومة الرقمية	1 عالميًا
5	المحتوى الرقمي الحكومي	1 عالميًا
6	المعاملات الحكومية المنجزة خلال عام 2024	173.7 مليون معاملة
7	الخدمات الحكومية الرقمية	1419 خدمة
8	الخدمات ذات الاولوية	195 خدمة
9	مستخدمي الخدمات الرقمية	57 مليون مستخدم
10	نسبة رضا المستفيدين من الخدمات الرقمية	%91
11	مشاريع التحول الرقمي الحكومية	460 مشروعًا
12	مستخدمي الهوية الرقمية UAE PASS	10.8 مليون مستخدم

13	الخدمات المرتبطة بمنصة الهوية الرقمية UAE PASS	15 الف خدمة
14	زيارات المواقع الحكومية	131.5 مليون زيارة
15	تحميل التطبيقات الحكومية	26.3 مليون تحميل

المصدر :الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير حالة التحول الرقمي في دولة الامارات العربية المتحدة 2025 . وهيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية ، حكومة الامارات : https://u.ae وللمزيد ينظر الى : https://enterpriseam.com

ولا يفوتنا بيان الابعاد الرئيسية الثمانية التي استندت عليها الاستراتيجيات الحكومية للتحول الرقمي في دولة الامارات العربية المتحدة والمتمثلة بما يلي(البوابة الرسمية لحكومة الامارات ،2025) :

1- الشمول الرقمي
2- المرونة المؤسسية
3- الجاهزية للعصر الرقمي
4- التركيز على المستخدم (المستفيد اولًا)
5- التصميم الرقمي للخدمات
6- صناعة القرار القائمة على البيانات
7- الانفتاح الحكومي
8- الاستباقية في تقديم الخدمات .

وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول ان هذه الاستراتيجيات الوطنية قد شكلت البناء المؤسسي للتحول الرقمي حيث اسهمت بتوجيه الجهود الحكومية نحو تبني التكنولوجيا الحديثة وتطوير الخدمات العامة مما يعزز كفاءة المؤسسات الحكومية الامر الذي يعود بصوره مباشرة على تطور النظام السياسي الاماراتي وقدرتهُ على الاستجابة الفعلية لمتطلبات العصر الرقمي الحديث ؛ كما مثلت الحكومة الذكية احد اهم المرتكزات الاساسية التي استندت عليها دولة الامارات العربية المتحدة في مسيرتها نحو التحول الرقمي حيث انتقلت من مرحلة الحكومة الالكترونية القائمة على رقمنه الاجراءات الى مرحلة او نموذج اكثر تطورًا يعتمد على توظيف التقنيات الذكية والبيانات الضخمة اضافة للذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات الحكومية وقد جاء هذا التحول انسجامًا مع رؤية الحكومة الاماراتية الطامحة لبناء حكومة مستقبلية تتصف بالكفاءة والمرونة والقدرة على الاستجابة السريعة لاحتياجات المجتمع ومتطلباته الاساسية من الخدمات(الخوري ،2018) ، اذ اسهمت الحكومة الذكية بأعاده هندسة العمليات الحكومية من خلال توحيد قواعد البيانات وربط المؤسسات الحكومية عبر منصات رقمية متكاملة الامر الذي اسهم بتقليص الاجراءات وتقليل الوقت اللازم لإنجاز المعاملات الحكومية ، كما ساعدت الخدمات الرقمية على تحسين مستوى رضا المتعاملين من خلال اتاحة الخدمات على مدار الساعة عبر التطبيقات الذكية والمنصات الالكترونية بما يعزز سهولة الوصول اليها ويحد من التكاليف الادارية المتعلقة بتقديمها (الكعبي ،2021) وفيما يلي جدولًا يوضح مدى رضا المستخدمين للمعاملات الرقمية :

جدول رقم (4) : تطور رضا المستفيدين من الخدمات الحكومية الرقمية في الامارات2017-2024

ت	السنة	نسبة رضا المستفيدين %
1	2017	%70
2	2018	%79
3	2019	%81
4	2020	%87
5	2021	%87
6	2022	%88
7	2023	%89
8	2024	%91

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : البوابة الرسمية لحكومة الامارات على الرابط التالي: https://u.ae.

من الجدول السابق نلاحظ اتجاه تصاعدي في رضا المستفيدين من الخدمات الحكومية الرقمية حيث ارتفعت النسبة من 70% عام 2017 الى 91% عام 2024 وهو ما يعكس نجاح السياسات الحكومية الذكية في تحسين جودة الخدمات المقدمة وبالتالي تعزز من ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة المختلفة، لذلك اطلقت دولة الامارات العربية المتحدة العديد من المبادرات الرقمية الرائدة ابرزها تطبيق(UAE PASS) الذي يوفر هوية رقمية موحدة للمستفيدين تمكنهم من الوصول لمختلف الخدمات الحكومية من خلال نافذة رقمية واحدة حيث ساهمت هذه المبادرات على تعزيز التكامل المؤسسي وتحقيق مستويات متقدمة من الكفاءة التشغيلية (البوابة الرسمية لحكومة الامارات ،2024) وفيما يلي جدول يبين مؤشرات الهوية الرقمي في دولة الامارات العربية المتحدة :

جدول رقم (5) : مؤشرات منصة الهوية الرقمية (UAE PASS)

ت	المؤشرات	القيمة المحققة
1	المستخدمون المسجلون	اكثر من 11 مليون مستخدم
2	الخدمات المتاحة	اكثر من 15 الف خدمة
3	الجهات المقدمة للخدمة	363 جهة
4	القنوات الرقمية المرتبطة	1028 قناة
5	المعاملات الرقمية المنفذة	2.6 مليار معاملة
6	مرات تسجيل الدخول	600 مليون
7	الوثائق المتبادلة رقميًا	17 مليون وثيقة
8	نسبة رضا المستفيدين	%96

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: https://dgov.tdra.gov.ae ، https://tdra.gov.ae

وقد انعكس نجاح الحكومة الذكية على المؤشرات الدولية عندما حققت الامارات العربية المتحدة مراكز متقدمة في مؤشر الخدمات الرقمية والحكومة الالكترونية الصادرة عن الامم المتحدة وهذا ان دل على شيء فيدل على فاعلية السياسات الحكومية المتبعة من قبل الحكومة الاتحادية عن طريق التوظيف التقني والتكنولوجي لتحقيق التنمية وتعزيز الاداء المؤسسي (الامم المتحدة ، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ،2024) لذلك تكمن اهمية الحكومة الذكية في النظام السياسي الاماراتي في كونها تعزز من قدرة مؤسساتها على ادارة

مواردها العامة بكفاءة عالية اضافةً الى رفع مستوى الشفافية وسرعة الاستجابة لمتطلبات مواطنيها والمقيمين ضمن حدودها الامر الذي ساهم بزيادة الثقة من قبل الافراد اتجاه المؤسسات الحكومية ودعم الاستقرار المؤسسي للدولة (الخوري ،2014) .

ويعد الذكاء الاصطناعي من ابرز الادوات التقنية التي ساهمت بتسريع عملية التحول الرقمي في دولة الامارات العربية المتحدة لكون الاخيرة تبنت نهج استباقي في توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الحكومية والخدمية عندما اطلقت استراتيجيتها للذكاء الاصطناعي عام 2017 لكونها الاولى من نوعها على مستوى المنطقة العربية حيث كانت تهدف الى تعزيز الاداء الحكومي وتحسين جودة الحياة مع رفع كفاءة الخدمات العامة (البوابة الرسمية لحكومة الامارات ،2017) ، ويؤدي الذكاء الاصطناعي دورًا محوريًا في دعم عملية صنع القرار الحكومي من خلال تحليل كميات كبيرة من البيانات واستخلاص المؤشرات والاتجاهات التي تساعد صانعي القرار على وضع سياسات عامة دقيقة وفاعلة مع ضرورة تحديد البدائل المناسبة لكون تطبيقاتهُ تساهم بالتنبؤ بالمشكلات المستقبلية مع تقديم الحلول الاستباقية وذلك سيعزز من قدرة المؤسسات الحكومية على التخطيط الاستراتيجي وادارة الازمات بكفائه عالية (احمد ،2022) .

فعلى المستوى الاداري ساهم الذكاء الاصطناعي بتطوير الخدمات الحكومية عن طريق استخدام المساعدات الذكية وانظمة الرد الالي والتحليلات التنبؤية فضلًا عن تحسين ادارة الموارد البشرية والمالية داخل المؤسسات الحكومية اضافة لرفع الانتاجية وتقليل نسب الاخطاء البشرية وتسريع انجاز المعاملات الامر الذي انعكس ايجابيًا على كفاءة الاداء الحكومي بشكل عام (القاسمي ،2023) ، اما على مستوى النظام السياسي فقد ساعد الذكاء الاصطناعي على توفير ادوات جديدة لدعم الحوكمة الرقمية عن طريق تعزيز الشفافية وتحسين ادارة البيانات الحومية وتطوير اليات الرقابة وقياس الاداء المؤسسي كما واصبح عاملًا مهمًا في تعزيز قدرة الدولة على التكيف مع المتغيرات العالمية والاستجابة للتحديات المرتبطة بهذا التحول (ابراهيم العلي ،2021) او ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة .

يتضح مما تقدم ان نجاح تجربة التحول الرقمي في دولة الامارات العربية المتحدة لم يكن وليد التطور التقني والتكنولوجي فحسب بل كان نتيجة توفر مجموعة من المرتكزات الاساسية التي تمثلت بالاستراتيجيات الوطني الداعمة للتحول الرقمي وتبني نموذج الحكومة الذكية اضافةً للاستثمار المكثف بتقنيات الذكاء الاصطناعي حيث اسهمت هذه المرتكزات الثلاثة في بناء بيئة رقمية متطورة عززت من كفاءة المؤسسات الحكومية ورفعت مستوى جودة الخدمات العامة واخيرًا دعمها لعمليات صنع القرار القائمة على البيانات والمعرفة ومن ثم شكلت هذه المرتكزات الاساس الذي انطلقت على اساسه دولة الامارات العربية المتحدة لتطوير نظامها الاداري والسياسي بما يتلائم ومتطلبات الحوكمة الرقمية وتعزيز قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات المستقبلية ؛ وفيما يلي جدول يبين تطبيقات الذكاء الاصطناعي داخل البناء الحكومي الاماراتي :

جدول رقم (6) : ابرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع الحكومي الاماراتي

ت	القطاع	التطبيق

1	الخدمات الحكومية	المساعدات الذكية والرد الالي
2	الأمن	التحليلات التنبؤية والرقابة الذكية
3	الصحة	التشخيص وتحليل البيانات الطبية
4	النقل	ادارة الحركة المرورية الذكية
5	التعليم	انظمة التعليم الذكية
6	القضاء	تحليل البيانات القانونية ودعم القرار

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : حكومة الامارات ، استراتيجية الامارات للذكاء الاصطناعي 2031، ابوظبي ،2017 ، للمزيد ينظر للرابط التالي : https://u.ae.

المطلب الثاني :- اثر التحول الرقمي في تطوير النظام السياسي الاماراتي

يشكل التحول الرقمي ابرز المداخل الجديدة لتطوير النظم السياسية لما يمتلكهُ من ادوات تساعد في رفع كفاءة الاداء الحكومي وتحسين صناعة القرار اضافة لتعزيز مبادئ الحوكمة الرقمية ؛ اذ اعطت دولة الامارات وحكومتها اهتمام بالغ لهذا التحول واعدتهُ ركيزة اساسية في بناء وتطور مؤسساتها الحكومية وتعزيز قدراتها لأجل مواكبة التطورات والمتغيرات العالمية ؛ لقد احدث التحول الجديد نقله نوعيه في بنية النظام السياسي الاماراتي فلم يعد مجرد تطور تقني للإدارة الحكومية بل اصبح خيار استراتيجي لإعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع وتطوير اليات صنع القرار اضافةً لرفع كفاءة المؤسسات العامة ، حيث استند هذا التحول على تبني الدولة لرؤية شاملة تعتمد على توظيف التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لمختلف مجالات العمل الحكومي والذي انعكس بدوره على كفاءة النظام السياسي واستقراره وقدرتهُ على الاستجابة للتحديات التنموية(الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي ، البوابة الرسمية لحكومة الامارات ،2022) . لقد اسهم التحول الرقمي في تطوير النظام السياسي الاماراتي من خلال تعزيز الكفاءة المؤسسية عندما انتقلت مؤسسات الدولة الحكومية من النمط الاداري التقليدي لنموذج اداري رقمي (ذكي) الامر الذي ادى الى (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ،2021) :

1- تسريع الاجراءات
2- تقليل البيروقراطية
3- رفع مستوى التنسيق بين الجهات الحكومية
4- تحسين جودة الخدمات العامة .

كما ويعتبر التحول الرقمي هذا احد العوامل التي عززت من قدرة الدولة الاماراتية على تنفيذ سياساتها العامة بكفاءة وفاعلية بما يتوافق مع متطلبات الحوكمة الحديثة .

من ابرز آثار التحول الرقمي كذلك عملية دعم صنع القرار السياسي اذ وفرت هذه الانظمة الرقمية قواعد بيانات متكاملة وحديثة وبصورة مستمرة مما وفر لناع القرار الاعتماد على المعلومات الدقيقة والتحليلات التنبؤية في رسم السياسات العامة وقد ساعد ذلك في زيادة كفاءة التخطيط الاستراتيجي وسرعة الاستجابة للازمات مع تعزيز قدرة المؤسسات السياسية على ادارة الموارد واتخاذ القرارات المعتمدة لأدلة وبيانات دقيقة (البنك الدولي ،2023) ؛ كما اثر هذا التحول على تطوير العلاقة بين الحكومة والمجتمع من خلال تعزيز قنوات التواصل الرقمي مع المواطنين والمقيمين داخل الدولة هذ اتاحة المشاركة في استطلاعات الرأي والمنصات الرقمية ذات العلاقة لأجل تلقي الشكاوي والمقترحات مما ساعد في رفع مستوى التفاعل المجتمعي مع السياسات الحكومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة وفقًا لاحتياجات

المستفيدين منها ، وعلى الرغم من ان المشاركة السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة تتخذ خصوصيتها المؤسسية فأن هذا التحول قد وفر ادوات حديثة لتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع سياستها العامة (الاسكوا ، 2023) .

كما ادى هذا التحول الجديد لتعزيز مكانة دولة الامارات العربية المتحدة اقليمًا ودوليًا في مجال الحكومة الرقمية لكونها حققت مراكز متقدمة في العديد من المؤشرات الدولية المرتبطة بجاهزيتها الرقمية وتطوير خدماتها الالكترونية واخيرًا الابتكار الحكومي وهذا ما يعكس نجاح السياسات المتبعة في تطوير مؤسسات الدولة وتعزيز تنافسيتها العالمية (الامم المتحدة ، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ،2024) ؛ لذلك يمكن القول ان التحول الرقمي في دولة الامارات العربية المتحدة لم يكن مقتصرًا على تحديث الوسائل التقنية وانما اصبح احد محركات الاساسية لتطوير النظام السياسي بواسطة تعزيز الكفاءة المؤسسية ودعم صنع القرار مع ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وتحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة بما يتوافق مع تحقيق اهداف التنمية المستدامة وتعزيز استقرار الدولة وفاعلية مؤسساتها السياسية المختلفة . أما ما يخص الاثار الاجرائية التحول الرقمي في دولة الامارات العربية المتحدة فقد حددتها الباحثة من حيث ادائها وتقديمها للخدمات ومدى تأثير ذلك على المستفيدين وكانت كما يلي (البرنامج الوطني للتحول الرقمي ، البوابة الرسمية لحكومة الامارات ،2024) :-

1- رفع كفاءة الاداء الحكومي : حيث وفر هذا التحول اكثر من 530 مليون ساعة عمل داخل الجهات الحكومية ، كما حققت الحكومة وفورات مالية مباشرة بلغت اكثر من 20 مليار درهم نتيجة أتمتة الاجراءات والخدمات الرقمية .
2- تحسين الخدمات العامة وتعزيز رضا المواطنين (المستفيدين) : عندما ارتفع نسبة رضا المستفيدين من هذه الخدمات الرقمية الى 90% في حين وصل الرضا عن الخدمات الرقمية عبر الجوال (الهاتف المحمول) من 70% عام 2017 الى 91% في عام 2024 –وقد وضحنا ذلك مسبقًا- وهذا يبين التحسن المستمر في جودة هذه الخدمات .
3- تقليل البيروقراطية (القضاء عليها) : فقد ساعدت الخدمات الرقمية على توفير 368 مليار درهم على المستفيدين خلال العقد الماضي بسبب تقليل الوقت والجهد وحتى التكاليف في انجازها للمعاملات وضمن برنامج تصفير البيروقراطية انخفض عدد خطوات بعض هذه الخدمات الحكومية بنسبة 72% وزمن انجازها بنسبة 83% وكانت المستندات المطلوبة قد انخفضت فعليًا لـ 79% .
4- تحقيق الاستدامة البيئية : عندما ادى هذا التحول الى تجنب انبعاث 55.8 مليون طم من ثاني اوكسيد الكربون CO_2 بسبب تقليل المعاملات الورقية والزيارات الحضورية لمؤسسات الدولة الحكومية .

وبناءًا على الاحصاءات السابقة للتحول الرقمي نلاحظ ان هذا التحول لم يكن مجرد مشروع لتحديث البنية التكنولوجية وانما اصبح اداة استراتيجية لإعادة بناء وهيكلة الاداء الحكومي الاماراتي مع تطوير كفاءة نظامها السياسي وان هذه الارقام تمثل نموذج استطاع تغيير طبيعة ادارتهُ لمؤسساته من الاجراءات الورقية التقليدية الى الاجراءات الالكترونية الرقمية يقوم على الكفاءة والسرعة والاستباقية وهذا بحد ذاته يمثل اهم مؤشر من مؤشرات تطور النظم السياسية المعاصرة ومنها دراسة الحالة موضوع البحث .

على الرغم من الانجازات الكبيرة التي حققتها دولة الامارات العربية المتحدة في هذا المجال لكن عملية تطوير نظامها السياسي الرقمي لا يخلو من تحديات يجب الوقوف عندها ومعالجتها لضمان استدامة هذا التحول عندما فرضت هذه التحديات على صانع القرار الاماراتي الى تبني سياسات مرنه قادرة على مواكبة التطورات التقنية المتسارعة لأجل

تحقيق التوازن بين الابتكار والحفاظ على أمن الدولة وكفاءة مؤسساتها الحكومية (الامم المتحدة ، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ،2024) ومن اهم هذه التحديات ما يأتي :

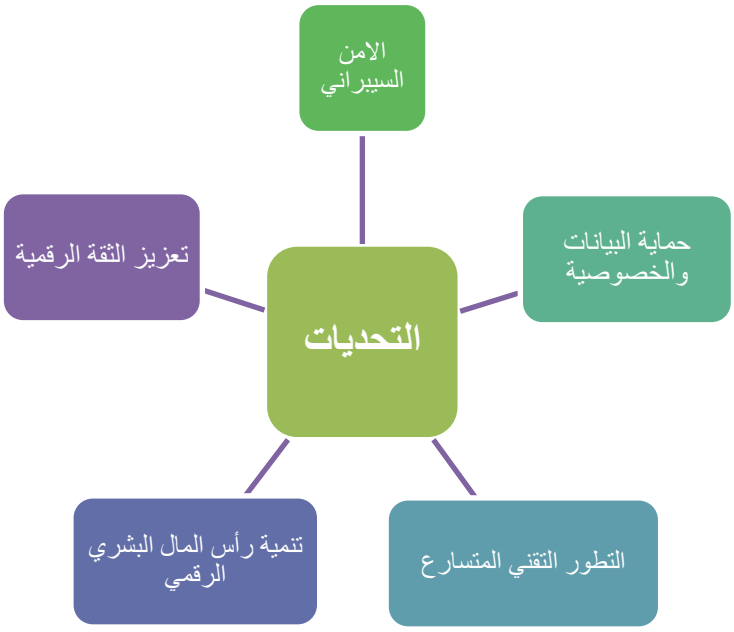

شكل رقم (3) : التحديات الاساسية للتحول الرقمي الاماراتي

أ) الامن السيبراني // يعد من ابرز تحديات النظام السياسي الرقمي بسبب التوسع الخدمي الحكومي (الرقمي) يؤدي ذلك لزيادة احتمال التعرض لهجمات الكترونية تستهدف البنية التحتية الحيوية اضافًة لقواعد البيانات الحكومية لذلك اصبح تعزيز المنظومة الامنية السيبرانية ضرورة استراتيجية من اجل حماية المعلومات والبيانات مع ضمان استمرارية عمل المؤسسات الحكومية خصوصًا في ظل الاعتماد المتزايد (الكلي) على الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي (الاتحاد الدولي للاتصالات ،2024) .

ب) حماية البيانات والخصوصية // بما ان النظام السياسي الرقمي يعتمد على معالجة كميات ضخمة من البيانات الشخصية والمؤسسية فأن ذلك يتطلب تهيئة الأطر التشريعية والرقابية اللازمة لحماية هذه البيانات وتنظيم اليات استخدامها وتبادلها بما يعزز ثقة المواطنين والمقيمين داخل الدولة بالخدمات الحكومية الرقمية وبالتالي يحافظ على شرعية الادارة الرقمية (قانون حماية البيانات الشخصية ، البوابة الرسمية لحكومة الامارات ، 2021) .

ت) مواكبة التطور التقني المتسارع // نظرًا للتطورات المتسارعة في التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي يستلزم ذلك التحديث المستمر للتشريعات القانونية والسياسات العامة من اجل تضييق الفجوة الرقمية بين سرعة الابتكار والقدرة التنظيمية للدولة وهذا سيؤثر في كفاءة صنع القرار وادارة هذا التحول (المنتدى الاقتصادي العالمي ،2025) .

ث) تنمية رأس المال البشري الرقمي // بما ان التحول الرقمي يحتاج لكوادر بشرية مالكة للمهارات والقدرات المتقدمة في تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي والامن السيبراني مع ادارة المنصات الرقمية ذات العلاقة ، لذلك اصبح الاستثمار

عن طريق التدريب والتأهيل المستمران عناصر اساسية لضمات التحول الناجح والاستدامة المطلوبة مع تطوير مؤسسات الحكومة ورفع كفاءتها (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ،2021).

ج) تعزيز الثقة الرقمية // لقد ارتبط نجاح النظام السياسي الرقمي بمدى ثقة المستفيدين (المواطنين) بسلاسة الخدمات الرقمية وشفافية اجراءاتها الحكومية وعليه يتطلب هذا الاستمرار بتطوير البنية التشريعية والقانونية وتعزيز الشفافية اضف لذلك الاستجابة السريعة للمخاطر الالكترونية بما يضمن المحافظة على ثقة المتعاملين وبالتالي يعزز من فاعلية النظام السياسي القائم (مجموعة البنك الدولية ،2023) .

3. : الخاتمة والتوصيات

لقد توصل البحث الى ان التحول الرقمي في دوله الامارات العربية المتحدة يمثل تحولًا استراتيجيًا في بنيه النظام السياسي اذ لم يكن اثره على تطوير الخدمات الحكومية فقط وانما امتد لتعزيز كفاءه المؤسسات العامة ودعم عمليات صنع القرار السياسي وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وتحسين جوده الخدمات المقدمة للمواطنين ، حيث اسهم في تعزيز قدره الدولة للاستجابة السريعة للمتغيرات وتحقيق اهداف التنمية المستدامة المطلوبة ؛ كما وبينت الدراسة ان نجاح التجربة الإماراتية يعود لتكامل الرؤية الاستراتيجية مع البنيه التحتية الرقمية المتقدمة والإدارة السياسية الداعمة لهذا التحول اضافه للتحديث المستمر للأطر التشريعية والمؤسسية اذ عزز هذا من مكانه الدولة ضمن الدول الرائدة عالميًا في مجال الحكومة الرقمية وفي ذات الوقت بين البحث ان استمرار هذا النجاح يتطلب مواكبه التطورات المتسارعة في التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي مع تعزيز الامن السيبراني وتطوير منظومه حمايه البيانات والاستثمار بتنمية القدرات البشرية بما يضمن استدامه التحول الرقمي ورفع كفاءه النظام السياسي وعليه اكد البحث ان التجربة الإماراتية تمثل نموذج متقدم يمكن الاستفادة منه في تطوير النظم السياسية لا سيما بالنسبة للدول التي تسعى لتحديث مؤسساتها العامة وتبني نماذج حكومية اكثر كفاءه ومرونة واستجابة للتحديات المستقبلية ، وقد انتهى البحث بوضع التوصيات التالية وحدد ابرزها بـ :

1- مواصلة تطوير الاستراتيجيات الوطنية للتحول الرقمي بما يضمن مواكبة التطورات المتسارعة في تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وربطها بالأهداف الاستراتيجية للدولة .
2- تعزيز منظومة الأمن السيبراني من خلال تحديث التشريعات والأنظمة التقنية بصورة مستمرة، وتطوير آليات حماية البنى التحتية الرقمية والبيانات الحكومية .
3- توسيع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في دعم عمليات صنع القرار ورسم السياسات العامة بما يعزز كفاءة الأداء الحكومي .
4- الاستثمار في تنمية رأس المال البشري الرقمي عبر برامج تدريب وتأهيل مستمرة تستهدف القيادات والكوادر الحكومية بما يواكب متطلبات الإدارة الرقمية الحديثة .
5- تعزيز التكامل والربط الإلكتروني بين المؤسسات الحكومية وتطوير قواعد البيانات الوطنية بما يسهم بتحسين كفاءة الخدمات العامة ورفع مستوى التنسيق المؤسسي .
6- تطوير الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية لأجل تحقيق التوازن بين توسيع استخدام التقنيات الرقمية وصون الحقوق الرقمية للأفراد .
7- تعزيز آليات المشاركة الرقمية المجتمعية من خلال تطوير المنصات الإلكترونية المخصصة لاستقبال المقترحات وقياس رضا المتعاملين بما يدعم الشفافية ويعزز الثقة بالمؤسسات الحكومية.

8- الاستفادة من التجربة الإماراتية في بناء نماذج عربية للتحول الرقمي مع مراعاة الخصوصيات السياسية والإدارية لكل دولة بما يسهم في تطوير النظم السياسية وتحقيق التنمية المستدامة .

4. المصادر العربية

1. توفيق، عبد الرحمن. (2018). الإدارة الإلكترونية وتحديات التحول الرقمي (ط. 2). مركز الخبرات المهنية للإدارة.
2. المحيميد، سعاد بنت صالح، والفايز، عهود بنت عبدالله. (2026). الذكاء الاصطناعي والحوكمة في عصر التحول الرقمي. دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.
3. العلي، عبد الستار محمد. (2019). إدارة التكنولوجيا. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
4. الهادي، محمد بن إبراهيم. (2020). مجتمع المعلومات والتحول الرقمي. الدار المصرية اللبنانية.
5. السلمي، علي محمد. (2019). الحكومة الإلكترونية والإدارة الرقمية. دار غريب للطباعة والنشر.
6. ماهر، أحمد. (2021). الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي. الدار الجامعية.
7. عامر، طارق عبد الرؤوف. (2022). الإدارة الرقمية والتحول المؤسسي. المجموعة العربية للتدريب والنشر.
8. حسن، عبد الباسط محمد. (2023). التحول الرقمي وتطوير الأداء المؤسسي. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
9. نافعة، حسن محمد. (2015). مبادئ علم السياسة (ط. 2). دار النهضة العربية.
10. علي، نبيل. (2009). الثقافة العربية وعصر المعلومات (ط. 2). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
11. الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون. (1994). موسوعة السياسة (ط. 2، ج. 5). المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
12. وطفه، علي أسعد. (2021). مجتمع المعرفة والتحول الرقمي. دار الفكر.
13. عبدالله، عبد الخالق أحمد. (2019). الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
14. إسماعيل، نبيل علي. (2001). الثقافة العربية وعصر المعلومات. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
15. عبد الحميد، محمد. (2022). الإعلام الرقمي والتحولات السياسية المعاصرة. عالم الكتب.
16. زايد، أحمد محمد. (2021). التحول الرقمي والمجتمع الشبكي. المركز القومي للبحوث الاجتماعية.

17. محمود، محمد الفاتح. (2023). الذكاء الاصطناعي وصنع القرار الحكومي. المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
18. الخوري، علي محمد. (2013). الحكومة الإلكترونية والتحول نحو الحكومة الذكية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
19. الخوري، علي محمد. (2018). التحول الرقمي والحكومة الذكية في العالم العربي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
20. الكعبي، محمد سالم. (2021). الإدارة الحكومية والتحول الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة. دار الكتاب الجامعي.
21. الخوري، علي محمد. (2014). الحكومة الذكية: مفاهيم وتطبيقات. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
22. أحمد، حسين عبد الرحمن. (2022). الذكاء الاصطناعي وصنع السياسات العامة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
23. القاسمي، محمد بن عبدالله. (2023). التحول الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإدارة الحكومية. دار الخليج للنشر.
24. العلي، أحمد إبراهيم. (2021). الحوكمة الرقمية في عصر الذكاء الاصطناعي. دار النهضة العربية .

5. المصادر الأجنبية

1- Easton, D. (1965). A systems analysis of political life. John Wiley & Sons

6. البحوث العلمية

1- Al-Khouri, A. M. (2011). An innovative approach for transforming e-government. International Journal of Managing Value and Supply Chains, 2(1).

7.التقارير الرسمية

1- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2019). Going digital: Shaping policies, improving lives. OECD.
2- البنك الدولي. (2021). Digital development overview. World Bank.
3- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2021). التحول الرقمي في المنطقة العربية. الأمم المتحدة.
4- حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (2017). استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031. البوابة الرسمية لحكومة الإمارات.

5- حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (2025). استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات 2025. البوابة الرسمية لحكومة الإمارات.

6- United Nations, Department of Economic and Social Affairs. (2024). United Nations e-government survey 2024: Accelerating digital transformation for sustainable development. United Nations.

7- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2021). Digital government review of the United Arab Emirates: Towards digital transformation. OECD .

8- World Bank. (2023). GovTech maturity index update report 2022. World Bank.

9- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2023). الحكومة الرقمية في المنطقة العربية. الأمم المتحدة.

10- حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (2024). تقرير أثر البرنامج الوطني للتحول الرقمي. البوابة الرسمية لحكومة الإمارات.

11- World Economic Forum. (2025). Global risks report 2025. World Economic Forum.

8.شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1- حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (2024). الخدمات الحكومية الرقمية والهوية الرقمية UAE PASS. البوابة الرسمية لحكومة الإمارات.

2- حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (2021). رؤية الإمارات 2021. البوابة الرسمية لحكومة الإمارات.

3- حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (2017). مئوية الإمارات 2071. البوابة الرسمية لحكومة الإمارات.

4- هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية. (2024). استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2025.

5- حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (2017). استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031.

6- حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (2022). الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي الحكومي 2025.

7- الاتحاد الدولي للاتصالات. (2024). Global cybersecurity index 2024. International Telecommunication Union.

8- حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (2021). قانون حماية البيانات الشخصية. البوابة الرسمية لحكومة الإمارات.
9- نحن الإمارات العربية المتحدة. (د.ت.). تكنولوجيا وذكاء اصطناعي في الإمارات العربية المتحدة.

The Impact of Digital Transformation on the Evolution of Political Systems: The United Arab Emirates (Case Study)

Dr. Hawraa Rashid Mahdi [1]
hawraaleasry88@gmail.com

Abstract: The modern world has witnessed significant developments in understanding the digital revolution, which has reshaped management and governance patterns as well as the mechanisms of interaction between the state and society. The United Arab Emirates has emerged as a leading force in driving digital transformation and leveraging it to enhance the performance of public judicial departments. This study analyzes the impact of digital transformation on the UAE's government system, examining a model of digital implementation aimed at improving the quality of government services and refining decision-making processes to ensure governance, transparency, and efficiency. The research also examines key digital initiatives and strategies adopted by the UAE government—ranging from the transition to e-government and digital government to smart government, artificial intelligence, and integrated digital services—while highlighting major challenges related to cybersecurity, data protection, and the sustainability of digital transformation. It concludes that digital transformation has significantly contributed to modernizing state institutions and enhancing their capacity to meet the demands of sustainable development and global competitiveness; this has positively influenced the evolution of the UAE's political system and consolidated the digital governance model as a cornerstone of the modern state.

Keywords: Digital transformation, political systems, smart government, artificial intelligence, political decision-making.

[1] Researcher at the Al-Mustansiriyah Center for Arab and International Studies, Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq.